



المحور الخامس

الأسرة الحاكمة





## المحور الخامس – الأسرة الحاكمة

### 1 - مجلس الأسرة:

- 1 - 1 تشكيل مجلس الأسرة واختصاصاته
- 1 - 2 لجنة القيم
- 1 - 3 استمرار توفر شروط الإمارة
- 1 - 4 حسم خلافات بعض أبناء الأسرة
- 1 - 5 الشؤون الاجتماعية لأبناء الأسرة (كما هي حالياً)
- 1 - 6 تنظيم لقاء سنوي عام لأبناء الأسرة

### 2 - شؤون الحكم:

- 2 - 1 القدرة الصحية
- 2 - 2 الحفاظ على اختصاصات رئيس مجلس الوزراء
- 2 - 3 إعداد القادة

### 3 - حراك أبناء الأسرة:

- 3 - 1 حياد الأسرة
- 3 - 2 مزاولة التجارة
- 3 - 3 خدمات أبناء الأسرة الحاكمة

### 4 - العلاقة مع الآخرين:

- 4 - 1 التواصل مع شخصيات الكويت
- 4 - 2 المستشارون





لقد نص الدستور الكويتي في مادته الرابعة على أن الكويت إمارة وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح، ويعين ولي العهد خلال سنة على الأكثر من تولية الأمير، ويشترط في ولي العهد أن يكون رشيدا عاقلا وابنا شرعيا لأبوين مسلمين .

والمادة الرابعة هي المادة الوحيدة من ضمن 183 مادة يحتويها الدستور الكويتي جاءت على ذكر ذرية مبارك الصباح الكريمة، أي أن الأسرة - كما بين الدستور - دورها ينحصر في اختيار الأمير وولي العهد، في حين جاء قانون أحكام توارث الإمارة رقم 4 لسنة 1964 في عشر مواد تخص الأمير وولي العهد.

أما على مستوى رئاسة مجلس الوزراء فقد جرى العمل - منذ الاستقلال - على أن يتم اختياره من أبناء الأسرة الحاكمة بعد إجراء المشاورات التقليدية، ويعاونه خمسة وزراء من أسرة الصباح يتقلدون في كثير من الأحيان ما يسمى بوزارات السيادة.

وحيث إن عدد أفراد الأسرة الحاكمة بدأ في الازدياد خلال أكثر من مائة سنة منذ عهد الشيخ مبارك الصباح، مع وجود تنافس كبير بين أبناء العمومة في تقلد المناصب لخدمة الكويت وتلبية لطموحات شخصية مشروعة، بدأنا نلاحظ مجموعة من الأخطاء، بلغت حد الصراع، الذي طالت آثاره الأوضاع العامة في البلد في جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما مرت الدولة بكثير من الأحداث الخلافية الداخلية لأسباب تتعلق بوضع الأسرة الحاكمة، وتم تجاوزها بلطف من الله في هذا البلد، وحكمة كبار الأسرة الحاكمة، وتعاضد أبنائه، وهو أمر يجب أن نحسب حسابه، ونعد له عدته حتى لا تتكرر ذات المشكلات دون استعداد منا لها.

كما سادت قناعة كبيرة لدى قطاع واسع من المجتمع، بضرورة إصلاح الواقع السياسي للأسرة الحاكمة، حيث إن الأسرة الحاكمة تمثل ركناً جوهرياً في استقرار الدولة وإصلاحها، وأبناء هذا المجتمع يرغبون في الاطمئنان إلى أن الأمور تسير بقدر من التخطيط وحسن التدبير.



لذلك جاء الحوار الوطني للإصلاح السياسي ليقدم مجموعة من الأمور التي من شأن الأخذ بها إضفاء الكثير من الدعم والايجابية لدور الأسرة الحاكمة في المجتمع الكويتي ونظامه السياسي.

### 1- مجلس الأسرة:

يوجد في أسرة الصباح حالياً مجلس داخلي يتابع شؤونه ولي العهد، يقوم هذا المجلس بمتابعة الشؤون الاجتماعية لأبناء الأسرة، في حين أن هناك مجموعة من المواضيع يجب أن يتولى شؤونها جهة ما داخل الأسرة، يمكن أن تكون مجلس الأسرة نفسه أو غيره، وذلك للقيام بمجموعة من الأعمال، وفقاً لما يلي:

#### 1 - 1 تشكيل مجلس الأسرة واختصاصاته:

مجلس الأسرة بوضعه وتشكيله واختصاصاته الحالية قد يتناسب وأوضاع الكويت والأسرة الحاكمة في مطلع الستينيات من القرن الماضي، ولكنه بالتأكيد لا يتناسب وتطور الدولة واتساع أعمالها وكبر حجم أسرة الصباح.

لذا نتمنى إعادة تشكيل مجلس الأسرة، وتحديد وتطوير اختصاصاته، بما يتناسب وازدياد أعداد الأسرة والتطور السريع للمجتمعات المعاصرة بشكل عام، ليساهم المجلس في ترسيخ العمل المؤسسي داخل الأسرة، من خلال إصدار أمر أميري تحدد فيه شروط وإجراءات ممارسة الأسرة للاختصاص الذي سيرد في هذه الوثيقة.

#### 1 - 2 لجنة القيم:

تحرص كل المؤسسات الدستورية المعتبرة التي تسعى للحرفية المهنية، إلى تشكيل لجنة للقيم على مستوى الجهاز المدني للدولة، وفي البرلمانات، وفي المجالس العليا للقضاء، كما تقوم العديد من الأسر المالكة على تطبيق معايير عالية من القيم على أعضائها.

وبالتأكيد فإن أسرة الصباح، ومع مرور السنين العديدة، تكونت لديها مجموعة من القيم التي تحرص على تطبيقها والالتزام بها، إلا أن يوميات العمل الكثيرة في



ظل أجواء الحرية الكبيرة الموجودة في الكويت، تستوجب تشكيل جهة تتابع قيم الأسرة الكريمة، والتأكد من الالتزام بها وعدم الخروج عليها.

لذا نتمنى تشكيل "لجنة القيم" من رجالات الأسرة، تتولى وضع لائحة بقواعد السلوك العام، ومنع تعارض المصالح، وتؤكد من عدم خروج أي فرد من أبناء الأسرة على قيمها، من خلال تلقيها الملاحظات من أبنائها، واتخاذ الإجراء المناسب بشأن كل حالة قبل أن يتفاقم الأمر، وأن تتولى لجنة القيم التأكد من حياد أبناء الأسرة، وتمنع المتجاوزين منهم لهذه القيم الرفيعة.

### 1 - 3 استمرار توفّر شروط الإمارة:

تبين المادة (4) من الدستور شروط الإمارة، كما يبين قانون أحكام توارث الإمارة تلك الشروط في المواد (3) و (6) و (8) بشكل تفصيلي أكثر، وقد مرت الكويت بأحداث استثنائية في أعقاب وفاة حاكم الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح في العام 2006م.

لذا نتمنى أن يتولى مجلس الأسرة - عندما يتطلب الأمر - التأكد من استمرار شروط ممارسة الأمير و/أو ولي العهد لصلاحياتهما الدستورية وفقاً لقانون أحكام توارث الإمارة، وإذا تبين له عدم استمرار تلك الشروط يرفع تقريره إلى مجلس الوزراء، لأخذ إجراءاته وفقاً للمادة الثالثة من قانون أحكام توارث الإمارة؛ وهو إجراء مقبول على الرغم من عدم وجود أثر ملزم له قانوناً.

### 1 - 4 حسم خلافات بعض أبناء الأسرة:

مثل كل الأسر الكويتية وفي كل دول العالم، تحدث خلافات بين أفراد الأسرة الواحدة لأي سبب كان، ولأن أسرة الصباح هي أسرة الحكم.

لذا ينبغي أن يبحث المجلس باعتباره جهة تحكيم، أو من خلال لجنة تنبثق عنه، بموافقة أطرافه، أي خلاف ينشأ بين أفراد الأسرة ينعكس أثره على المجتمع ومؤسساته، ويقرر المجلس ما يراه مناسباً بشأن الخلاف، وقراره ملزم لأطرافه.



## 1 - 5 الشؤون الاجتماعية لأبناء الأسرة: (كما هي حالياً).

### 1 - 6 تنظيم لقاء سنوي عام لأبناء الأسرة:

يتحدث كثير من أبناء الأسرة، من خلال علاقاتهم الطيبة مع أبناء المجتمع، عن غياب الآلية العملية للتعبير عن وجهة نظرهم، والتباحث في شؤونهم الداخلية كأسرة، بدلاً من انتقال وجهات النظر هذه إلى وسائل الإعلام، أو ينتقل الخلاف بوجهات النظر إلى الجهات العامة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني.

لذا ينبغي تنظيم لقاء سنوي في حدٍ أدنى، بين أبناء الأسرة بهدف التعرف على مجريات الأمور والحديث بشفافية، فهو لقاء للحوار المفتوح بينهم يضم جميع أبناء الأسرة للتباحث في شؤونهم.

### 2 - شؤون الحكم:

#### 2 - 1 القدرة الصحية:

تناول قانون أحكام توارث الإمارة في مواده (3 ، 6 ، 8) شروط ممارسة الأمير لصلاحياته الدستورية، وشروط ممارسة ولي العهد لصلاحياته، والشروط في الحالتين هي الرشيد والعقل والإسلام أو فقد القدرة الصحية على ممارسة الصلاحيات.

ولأسباب اجتماعية، وأحياناً سياسية، يتم المجاملة في هذا الموضوع البالغ الأهمية بتأجيله أو إغفاله، وقد شهدنا ذلك في السنوات الأخيرة لحكم المغفور له بإذن الله الأمير الشيخ جابر الأحمد ومرضه، وكذلك مرض ولي العهد الشيخ سعد العبدالله.

لذا نتمنى التصدي لتنظيم موضوع القدرة الصحية للأمير ولولي العهد، من خلال مبادرة من أصحاب الشأن، لوضع آلية دقيقة وواضحة ومحيدة وشفافة وعادلة لمعالجة الحالات التي يفقد فيها الأمير أو ولي العهد أحد شروط ممارسة الصلاحيات الدستورية، فتطبق الآلية - الموضوعية بصورة مسبقة - عند اللزوم، على أن يمنح الأمير أو ولي العهد، في هذه الحالة، لقباً دستورياً ومخصصات



مالية ضمن المخصصات السنوية للأمير، وفقاً للمادة (78) من الدستور، وهو ما يتطلب تعديلاً جزئياً توافقياً على قانون أحكام توارث الإمارة.

## 2 - 2 الحفاظ على اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:

بينت المادة 56 من الدستور أن الأمير يعين رئيس مجلس الوزراء، كما يعين الأمير الوزراء بناء على ترشيح رئيس مجلس الوزراء، كما بينت المادة 123 من الدستور أن مجلس الوزراء يهيمن على مصالح الدولة، ويرسم السياسة العامة للحكومة، ويتابع تنفيذها ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية.

وقد لوحظ تدخل العديد من الأطراف من خارج الحكومة في أعمالها، وتحديدًا من أبناء الأسرة الحاكمة، في أعمال واختصاصات رئيس مجلس الوزراء.

لذا ينبغي كف أي تدخل في اختصاصات الرئيس من أي طرف، وأن تتاح لرئيس مجلس الوزراء كل السبل التي تسمح له بممارسة صلاحياته الدستورية، حتى لا يتحمل مسؤولية قرارات اتخذها أو شاركه فيها غيره من أفراد في الأسرة الحاكمة.. ووجود لقاءات تشاورية دورية للأسرة ستسهم في تحقيق ذلك.

## 2 - 3 إعداد القادة:

نظراً للشعور العام بأن الأسرة الحاكمة تفتقد آلية واضحة في إعداد وتنشئة صف ثان وثالث من أبنائها لتولي مسؤوليات الحكم بالدولة، وهو ما يثير القلق المستقبلي لدى الشعب حول شؤون الحكم.

لذا ينبغي تنظيم برامج تدريبية - إلى جانب تعليمهم المعتاد - للاعتناء بالناشئة وإعداد القادة، نشاطاتها وبرامجها موجهة إلى ذرية مبارك الصباح بصورة خاصة وأسرة الصباح بصورة عامة، للتثقيف والتدريب على مسؤوليات أسرة الحكم لعدة مراحل عمرية ووظيفية (طالب، موظف، مسؤول) يشتمل الإعداد مجموعة من المواضيع، مثل:



- الدستور الكويتي.
- النظم السياسية.
- فن الخطابة.
- تاريخ الكويت السياسي.
- العلاقات الدولية.
- العلاقات المحلية.
- الإدارة السياسية.
- قواعد السلوك للأسرة الحاكمة (الشفافية، النزاهة، العدالة والمساواة، المساءلة واحترام القانون).
- حالات تعارض المصالح.
- وغيرها من مواضيع هامة.

### 3 - حراك أبناء الأسرة؛

#### 3 - 1 حياد الأسرة؛

من أهم الأدوار التي تقوم بها الأسر الحاكمة، في النظم الملكية والأميرية، دور الحَكَم والمرجعية والوسيط بين مختلف شرائح المجتمع، لأن ضرر تدخل بعض أبنائها أكبر من الأضرار الناتجة عن بعض الممارسات الديمقراطية السلبية، يستوي في ذلك التدخل المعنوي أو المادي، أو تمرير المعاملات والمشاريع المخالفة للقانون، أو الاستقطاب السياسي بسبب المنافسة.

لذا ينبغي وقف أي تدخل غير مشروع من قبل الأسرة أو أفراد فيها في استقطاب أطراف سياسية أو اجتماعية دون أخرى، أو دعم مرشحين في الانتخابات على حساب منافسين لهم، واستمالة نواب في البرلمان دون سواهم، وأن تؤكد الأسرة الحاكمة إيمانها بالديمقراطية والدستور من خلال قبولها الخيارات الشعبية.

#### 3 - 2 مزاولة التجارة؛

من المعلوم بالضرورة أن التجارة والحكم لا يلتقيان، فلا يجوز لمن يمارس الحكم أن يمارس التجارة؛ لأن في ذلك تعارضاً صارخاً في المصالح، ولكن، مع كبر حجم



أسرة الصباح، فليس كل أبنائها يحكمون، لذا، فكما لا يجوز لمن يمارس سلطات الحكم من غير أسرة الصباح أن يقوم بأعمال تجارية - كالوزراء من أبناء الشعب - فلا بأس بأن يمارس التجارة من أبناء أسرة الصباح من لا يمارس الحكم، شريطة أن تكون وفقاً للقانون، مثل غيرهم من المواطنين.

لذا ينبغي أن يعهد بأموال من يتولى شؤون أو مسؤوليات الحكم من أبناء الأسرة الحاكمة إلى مؤسسات مستقلة تدير أموالهم نيابة عنهم وفقاً لقواعد الشفافية والعلنية والمنافسة في إطار القانون، شأنهم شأن الوزراء والنواب، كما ينبغي أن يحاسب كل من يستغل اسم الأسرة الحاكمة لتمير أي مصلحة له بشكل مباشر أو غير مباشر بطريق غير مشروع، وأن تتخذ لجنة القيم داخل الأسرة الحاكمة الإجراء المناسب بحقه.

### 3 - 3 خدمات أبناء الأسرة الحاكمة:

لأبناء الأسرة الحاكمة خدمات كثيرة يحتاجون إلى قضائها في مختلف الجهات العامة بالدولة.

لذا ينبغي إنجاز تلك المعاملات أو الخدمات من خلال أتباع أحد هذين الخيارين:

- الخيار الأول: يراجع أي فرد من أبناء الأسرة لدى الجهة التي يريد أن ينجز معاملته، بالطريقة العادية شأنهم شأن سائر أهل الكويت، ويمنع من توسيط أحد، أو طلب استثناء من مسؤول.
- الخيار الثاني: أن تنشأ وحدة خاصة في الديوان الأميري أو ديوان ولي العهد أو مجلس الأسرة، تستقبل طلبات أي فرد من أبناء أسرة الصباح، وتتولى إنجاز معاملته لدى الجهات العامة، وفقاً للقانون.

### 4 - العلاقة مع آخرين:

#### 4 - 1 التواصل مع شخصيات الكويت:

درج حكام الكويت منذ نشأتها على الالتقاء بأهل الكويت في الأماكن العامة،



وفي المنتديات الثقافية والاجتماعية وفي الدواوين من خلال زيارات دورية، ولكن هذا الوضع لم يعد مستمراً خاصة مع اتساع الدولة وتزايد عدد السكان، وإن حدث ذلك في المناسبات الاجتماعية كالأفراح والعزاء، فإنه يتم بصورة عارضة لا تتعدى تقديم الواجب الاجتماعي.

ولئن كان وجود مجلس الأمة قد وفّر شكلاً رسمياً للعلاقة بين الحكام والمحكومين، وفق إطار دستوري مؤسس ومعتبر، إلا أن هناك خصوصية كويتية جُبل عليها رجالات الدولة من كبار السن أصحاب الخبرة الطويلة وبعُد النظر من سياسيين واقتصاديين في الالتقاء بالأمير وولي العهد، وتبادل الحديث معهما، وتقديم النصح لهما، بعيداً عن أي أغراض شخصية.

لذا نتمنى تنظيم لقاء دوري أو أكثر، بين الأمير وولي العهد وبين كبار شخصيات الدولة، بعيداً عن وسائل الإعلام، تتم فيها مناقشة القضايا العامة، وأن تكون هناك متابعة لبلورة مجموع الأفكار لتنفيذ الصالح منها من خلال القنوات الدستورية للدولة، باعتبار أن تلك اللقاءات رافد لدعم المؤسسات الدستورية، وليست بديلاً عنها.

### 4 - 2 المستشارون:

لئن كان لكل مسؤول في الدولة عدد من المستشارين يعملون معه ويعينونه على أداء مهمته، ويمدونه بالرأي والمشورة في ممارسة صلاحياته، ولأن المستشارين يقومون بوظيفة مهمة تخص عمل كل المؤسسات الدستورية وأطراف المجتمع، فإن وجودهم إلى جوار كل من الأمير وولي العهد ضرورة لتعزيز دور الأسرة الحاكمة.

لذا ينبغي الانتباه إلى أن زمن المستشار «الفرد» قد ولى، وحل محله المستشار «المؤسسة» ضمن إدارة أو مكتب أو لجنة، حيث يقدم المستشار رأيه مكتوباً، وأي شخصية تقدم رأياً من خارج «المؤسسة» يجب أن يقدمه مكتوباً، ويمر من خلال «المؤسسة» ليصل إلى الأمير أو ولي العهد، ليتم الحصول على رأي وطني علمي أو مهني مسبب، كما يمكن أن يكون الرأي جماعياً، وأن توثق جميع الاستشارات المقدمة في سجل خاص، يكون تحت إمرة من تلقى الاستشارة، وأن يتم الكشف عن تلك الاستشارات وفق قانون حق الاطلاع (بعد عشرين أو ثلاثين سنة)؛ ويستثنى من ذلك عمليات استطلاع الرأي ممن يرى الاستماع إلى رأيهم.





## الخاتمة

مع نهاية أعمال الحوار الوطني للإصلاح السياسي، نكون قد أنجزنا وثيقة تاريخية من شأن الأخذ بها أن تُسهم في معالجة الخلل الكبير في الأداء السياسي العام للدولة وفي تطوير الكثير من العمل السياسي، فإن كان في الوثيقة خير، فبتوفيق من الله، وبدعم من الكثير من الأطراف والشخصيات الوطنية، وفي مقدمتهم حضرة صاحب السمو أمير الكويت حفظه الله، وإن كان فيها نقص أو قصور، فهو جهد بشري لا يخلو من ذلك، نلتمس العذر عليه مقدماً.

ونظراً لأهمية المقترحات والتصورات التي انطوت عليها هذه الوثيقة الوطنية، وحرصاً على متابعة تنفيذها والأخذ بما ورد فيها ووضع الآليات المناسبة لتحقيقها، وهو ما أوصى بها جميع المشاركين في الحوار، فقد رأت الهيئة التنسيقية للحوار الوطني للإصلاح السياسي تشكيل فريق عمل لمتابعة تنفيذ الوثيقة، يتكون من بعض أعضائها، وبعض أبناء الأسرة الحاكمة، وعدد من الشخصيات الوطنية التي شاركت في جلسات الحوار الوطني، على أن تسند المسؤولية التنفيذية وأعمال الأمانة العامة إلى جمعية الشفافية الكويتية.

آملين من الجميع، كل حسب مسؤوليته وموقعه، دعم مقترحات هذه الوثيقة، وفق جدول زمني لا يتجاوز سنة من تاريخ صدورها.

والله ولي التوفيق.

رئيس جمعية الشفافية الكويتية

المنسق العام للحوار

صلاح محمد الغزالي

رئيس الهيئة التنسيقية

د.محمد عبدالمحسن المقاطع



